مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الثلاثون – آيار ٢٠٢٤– ذي القعدة ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

دور السياسة البريطانية في حل ازمة جزر الاند

شيماء رويض غانم
Shamaa.R.Ganam@utq.edu.iq
أ.م.د نرجس كريم خضير
dr.narjes.kareem.kudaer@utq.edu.iq
جامعة ذي قار / كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم التاريخ

الملخص:
تعد مشكلة جزر الاند اول المشاكل التي واجهت عصبة الامم بعد تشكيلها، ولقد اثارت قلق المستشارين الأوروبيين والاستراتيجيين العسكريين، لاسيما اعضاء عصبة الامم لكون تلك الجزر التي تقع بين السويد وفنلندا عند مداخل خليجي بوثنيا وفنلندا، قد ادت منذ مدة طويلة دورًا مهمًا في شؤون شمال أوروبا ، كانت جزر الاند لها تأثير مباشر على الاستراتيجية العسكرية والبحرية لجميع البلدان المطلة على بحر البلطيق، لذلك كانت موضع اهتمام لجميع الدول التي كان لها مصالح شحن البضائع في تلك المنطقة، كان لبريطانيا دور كبير في حل تلك الازمة التي كادت ان تشعل اوربا بحرب جديدة.

Abstract:
The problem of the Aland Islands is the first problem that faced the League of Nations after its formation, and it aroused the concern of European advisors and military strategists, especially the members of the League of Nations, because those islands, which are located between Sweden and Finland at the entrances to the Gulfs of Bothnia and Finland, have long played an important role in the affairs of Northern Europe. The Aland Islands had a direct impact on the military and maritime strategy of all countries bordering the Baltic Sea, so they were of interest to all countries that had interests in shipping goods in that region. Britain had a major role in resolving that crisis that almost ignited Europe with a new war.

المقدمة:-
كانت ازمة الاند واحدة من اولى القضايا المطروحة للتحكيم من قبل عصبة الامم عند تشكيلها، حيث تركت مدة مابعد الحرب العالمية الاولى العديد من القضايا العالقة والتي يجب تسويتها بين الدول، بما في ذلك مواضيع الحدود الوطنية الدقيقة بين الدول واحقية الدول في ضم مناطق معينة. وقد تم التعامل مع الكثير من تلك القضايا ضمن هيئات التابعة الدول الحلفاء. في الوقت الذي عمد فيه الحلفاء الى تحويل القضايا المعقدة الى عصبة الامم مثل قضية الجزر ، مما سمح ان تؤدى عصبة الامم دورها في السعي لحل تلك القضايا. حاولت بريطانيا من خلال العصبة القيام بدورها لحل الازمة وسعياً منها لمنع تطور الخلاف وبالتالي قيام الحرب بين البلدي طرفي النزاع. لذلك احيلت المسالة لعصبة الامم رغم تحفظات فنلندا على تحويل المسالة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الثلاثون – آيار ٢٠٢٤– ذي القعدة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

حيث عدتها شان داخلي. وعلى الرغم من ذلك تم تشكيل عدة لجان من قبل العصبة للبحث في المسالة والتي كان لبريطانيا دور واضح فيها.

قسم البحث الى محورين تناول المحور الاول نبذة تاريخية عن الجزر الاند ، اما المحور الثاني تطرق الى دور بريطانيا في حل المسالة ، فضلاً عن مقدمة وخاتمة وقائمة بالمصادر وجاء في مقدمتها الوثائق البريطانية Documents on British Foreign Policy, ١٩١٩-١٩٣٩, London, H. M. Stationery Office, ١٩٤٧, ١st, Vol.١١. والوثائق الامريكية F.R.U.S ١٩١٨, Russia, Vol.٢, The Minister in Sweden (Morris) to the Secretary of State, Stockholm, February ٢١, ١٩١٨. كذلك الكتب مثلاً كتاب James Barros , The Aland Islands Question: Its Settlement by the League of Nations ,Yale University Press, London, ١٩٦٨ ، كذلك كتاب J. O. Söderhjelm, Demilitarisation et neutralisation des Iles d'Aland Helsingfors, ١٩٢٨

اولا: نبذة تاريخية :

عند اندلاع الحرب العالمية الاولى لم تكن هناك قوات روسية على الجزر، ولكن عندما هاجم الأسطول الألماني الجزر في ٢١ اب ١٩١٥، وجد عدة بطاريات روسية وحامية قوية هناك، احتجت السويد لدى روسيا بأن وجود تلك القوات تشكل انتهاكًا مؤتمر باريس [١]، لكن روسيا اشارت بأن تلك التحصينات مؤقتة فقط وبالتالي لم يكن هناك انتهاك للمعاهدة ومع ذلك، تم إنشاء العديد من الأعمال العسكرية ، وكانت الجزر بمثابة قاعدة لأسطول الغواصات البريطانية في بحر البلطيق، وبعد أن بدأت الجيوش الروسية انسحابها من بولندا في عام ١٩١٦، كثفت روسيا تحصين جزر آلاند. أثار ذلك قلقًا كبيرًا في السويد ولم يمنع السويد من خوض حرب مع روسيا إلا تجديد الضمانات التي قدمتها بريطانيا وفرنسا[٢].

عندما اندلعت الحرب الأهلية في روسيا عام ١٩١٧، تعرض سكان الجزيرة للإيذاء من قبل القوات الروسية المتمركزة هناك، بسبب ميولهم السويدية. في ٢٠ أب ١٩١٧، اجتمع ممثلو جميع الجزر في فينستروم Feenstrom، واعتمدوا بالإجماع قرارًا أعربوا فيه عن رغبتهم في الاندماج في السويد، وتم تشكيل لجنة لتنظيم استفتاء وتقديم القرار إلى الحكومة السويدية، إن إعلان الجمهورية السوفييتية في روسيا في ٧ تشرين ثاني ١٩١٧، مع الإعلان الذي حث القوميات المختلفة على تنظيم أنفسهم، مهد الطريق لنظام جديد للأشياء في جزر آلاند وبينما تلقت الحكومة السويدية مذكرة جديدة من سكان الجزيرة في ٢٧ تشرين ثاني، لم يتم اتخاذ أي إجراء، في ٤ كانون الاول ١٩١٧، أعلنت فنلندا استقلالها وأصبحت كيانًا سياسيًا ذات سيادة في حد ذاتها[٣]

اعترفت الجمهوريات السوفيتية باستقلال فنلندا في ٣١ كانون الاول ١٩١٧، اعترفت السويد وفرنسا وألمانيا بالدولة الجديدة، ولم تتم الإشارة إلى جزر آلاند في الاعترافات، تم إجراء استفتاء في جزر آلاند في ٣١ كانون الاول ١٩١٧، وصوت السكان بأغلبية ساحقة لصالح الاتحاد مع السويد، وتم إرسال النتيجة إلى الحكومة السويدية، أعرب ملك السويد في خطاب له أمام البرلمان السويدي في ١٦ كانون الثاني ١٩١٨ عن أمله في أن يساعد استقلال فنلندا في تسوية مسألة آلاند ،وأضاف أن السويد اتخذت إجراءات تهدف إلى حل تلك المسألة، كان هدف ملك السويد من ذلك الخطاب هو الاشارة إلى ألمانيا والنمسا والدولة العثمانية، تطلب منهم النظر في مسألة آلاند في مفاوضات السلام مع الجمهوريات السوفيتية في معاهدة بريست ليتوفسك Brest-Litovsk [٤]على أمل منحها للسويد[٥] وفي ٢٧ كانون الثاني، اندلع التمرد الأحمر في

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الثلاثون – آيار ٢٠٢٤– ذي القعدة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

فنلندا والذي عانى من خلاله سكان الجزر من سوء المعاملة. تم تقديم عريضة موقعة من قبل ٩٨٪ من الناخبين في جزر آلاند إلى ملك السويد في ٢ شباط١٩١٨، الذي أعرب مرة أخرى عن أمله في حل مسألة آلاند قريبًا، وبينما كانت السويد مهتمة أكثر بأمور أخرى، فقد تقرر، بموافقة الحكومات البريطانية والفرنسية والألمانية، إرسال سفينتين من القوات السويدية مع طراد إلى الجزر لحماية السكان السويديين، أعلن وزير الخارجية السويدي للوزيرين البريطاني والفرنسي أن ذلك الإجراء لا ينبغي اعتباره بداية احتلال دائم لأن الحكومة السويدية لا تزال ترى أن مسألة جزر آلاند يجب حلها عن طريق المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا وفنلندا، و لمنع إراقة الدماء في الجزر، تم الاتفاق على إخلاء القوات الفنلندية والروسية من الجزر ومغادرة القوات السويدية للحفاظ على النظام[٦] كان الوضع فيما يتعلق بالجزر في أواخر عام ١٩١٨ على النحو التالي: لم تتنازل روسيا رسميًا عن كل حقوقها وملكيتها للجزر؛ ادعت فنلندا أن لها السيادة على الجزر؛ لم تطالب السويد بأي لقب لنفسها، لكنها فضلت التوصل إلى تسوية دولية للمسألة، مما قد يؤدي إلى نقل اللقب أو الولاية إلى السويد؛ احتلت ألمانيا الجزر وأبرمت معاهدات مع فنلندا وروسيا والسويد، نصت جميعها على تجريد الجزر من السلاح ولكن لم تحدد أي منها موقع السيادة، وبموجب معاهدة فرساي تم إلغاء معاهدتي السلام الألمانية مع فنلندا وروسيا، واصل سكان جزر آلاند نضالهم من أجل الانضمام مع السويد. تم إرسال عدة وفود إلى السويد، كذلك تم توجيه خطاب الى بريطانيا أعرب فيه سكان الجزر من خلاله عن أملهم في استخدام المبادئ التي ذكرها الرئيس ويلسون في رسالته المؤرخة في ٨ كانون الثاني ١٩١٨ في مفاوضات السلام ، اقترحت الحكومة السويدية على حكومة فنلندا إجراء استفتاء في الجزر، مع توفير الضمانات المناسبة، والذي من شأنه أن يحسم مصير الأرخبيل ، رفضت فنلندا ذلك ، مما دفع بسكان الجزر في عام ١٩١٩، الى ارسال التماسًا إلى مؤتمر السلام في باريس يطلبون إجراء استفتاء، وذكروا في الوقت نفسه روابطهم التاريخية والاقتصادية والعنصرية مع السويد[٧] أن قيام السويديين بمحاولة تقويض غوستاف مانرهايم Gustaf Mannerheim[٨] في فنلندا، لأنه في شهر كانون الثاني من عام ١٩١٩، اعترف هنري بيل Henry Bell، القنصل البريطاني في هيلسينجفورس Helsingfors، بأن لندن استفسرت عنه ما إذا كان لديه انطباع بأن الوزير السويدي في هيلسينجفورس وستمان Wastman، كان يعمل ضد مانرهايم من أجل جلب حول حكومة اشتراكية كان يأمل أن تكون أكثر مرونة في مسألة آلاند، أجاب بيل أن ويستمان يبدو مقتنعًا بأن الحكومة الحالية والبرلمان لن يدعما فصل الجزر وإعادة توحيدها مع السويد. وأشار بيل أيضًا إلى أنه على الرغم من موافقة الحزب الديمقراطي الاشتراكي الفنلندي على حق تقرير المصير الوطني، إلا أنه لم يوافق على تطبيقه في حالة آلاندر. وكانت توصية القنصل السويدي في لندن لحل المشكلة عبارة عن اتفاق بين البلدين لتحييد الأرخبيل بضمان القوى العظمى. ومع ذلك، فإن الحل الذي اقترحه لم يتطرق إلى القضية الحاسمة: من سيتولى المهمة؟ هل تتمتع بالسيادة المطلقة على مجموعة الجزر[٩] في ١٨ اذار ١٩١٩لاحظ البريطاني للورد هاردينج Hardinge Lord أنه لا يمكن تحديد مسألة حدود فنلندا دون مناقشة مستقبل روسيا. لم يؤثر النزاع بشكل مباشر على التسوية السلمية، لكن كان لا بد من التعامل مع روسيا قبل مرور وقت طويل، ومع ذلك، فقد شعر أنه "سيكون من الأفضل بكثير التوصل إلى تسوية خارج مؤتمر السلام وأن اللجنة المتحالفة قد تكون مخرجًا لحل المسالة[١٠] في غضون ذلك حدث نقاش في لندن بين للورد كرزون Lord Curzon[١١] و أوسيان دونر Ossian Donner[١٢] الممثل الفنلندي حول مسالة الجزر ، أشار كرزون إلى أن كلتا الحالتين كانتا قويتين الحجة السويدية العرقية والحجة الفنلندية الجغرافية، و لإضعاف الحجة العرقية السويدية، لاحظ دونر أن الأقلية السويدية في فنلندا، والتي تشكل جزءًا كبيرًا من المثقفين، أرادت أن تحتفظ فنلندا بمجموعة الجزر، وأكد أن الرأي العام كان

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الثلاثون – آيار ٢٠٢٤– ذي القعدة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

مضطربًا للغاية بشأن مسألة عدم تمكن أي حكومة من تسليم الجزر، تساءل كرزون عما إذا كان بإمكان الفنلنديين إبقاء آلاندر تحت سيطرتهم وهم ليسوا فنلنديين والذين سيستمرون في التحريض على الاتحاد مع السويد، مع الأخذ في الاعتبار جاذبية مفهوم تقرير المصير وتساءل أيضًا عما إذا كان الفنلنديون قادرين على تحمل تكاليف وجود السويد التي تشعر بالمرارة في الغرب والتي فشلت في الحصول على الجزر إذا تعافت روسيا ورغبت في ذلك[١٣] أجاب دونر أنه، بالنسبة لآلاندر، فإن حكومته تمنحهم حقوقًا خاصة في أمور مثل الخدمة العسكرية والتعليم في محاولة للتوفيق بينهم وبين الجمهورية الفنلندية فيما يتعلق باستفسار اللورد كرزون حول السويد، فهو لا يؤمن بأي مجموعة إسكندنافية مستقبلية، خاصة تلك التي يمكن للسويد أن تلعب فيها دورًا عسكريًا لقد أدرك خطر عودة روسيا وعدوانيتها، لكنه اعتقد أن بلاده ستكون قادرة أيضًا على مواجهة مثل ذلك الخطر مع الجزر التي في حوزتها أو بدونها أجاب كرزون بأنه هو نفسه يتأسف إلى حد ما لأن مؤتمر السلام بدا غير راغب في مناقشة الأمر أو اتخاذ قرار بشأنه، على الرغم من أن إحجام المؤتمر عن الانزعاج من مثل تلك المسألة المزعجة كان يفهمه تمامًا. ولو تم رفع الأمر إليهم لتمكنوا من حسمه بشكل نهائي. وبدا لوزير الخارجية أن الفنلنديين لديهم أفضل الموقف، والسويديون، على العموم، لديهم أفضل الحجة، وبما أن ذلك هو الحال، ولإبعاد الجزر عن كونها مصدرًا للاحتكاك المستقبلي، تساءل عما إذا كان من الأفضل للفنلنديين ألا يتوصلوا إلى تفاهم محدد مع السويديين بشأن ارخبيل. مرة أخرى، كما حدث في الماضي، أثار اللورد كرزون الاقتراح البريطاني المألوف بشأن التعويض المالي الذي تقدمه السويد لفنلندا على أية حال، في أي ترتيب سيتم الإصرار على الحظر المتبادل للتحصينات وفي ختام المقابلة، سأل دونر عما إذا كان لا يستحق أن تتواصل الحكومة الفنلندية مع الحكومة السويدية بروح أكثر جدية بشأن تلك المسألة [١٤]اعتقد دونر أن وجهات النظر التي عبر عنها اللورد كرزون خلال تلك المقابلة كانت نموذجية لتلك السائدة في الدوائر الرائدة في بريطانيا. كان يعتقد أن أولئك الذين يدعمون الموقف الفنلندي كانوا أقلية وبافتراض أن دونر كان على حق وكان الرأي السائد في ذلك الوقت مؤيدًا للسويد ومعاديًا للفنلنديين بسبب جاذبية مبدأ تقرير المصير الوطني للمصالح المتغيرة من العظيم سوف تكشف القوى، وخاصة في منطقة البلطيق، عن نفسها قريبًا، وسوف يعكس التوجه المؤيد للسويد نفسه، إذا كان الأمر كذلك أثار تسليم المذكرة السويدية التي تطلب من مؤتمر السلام النظر في مسألة آلاند موجة من المناقشات داخل الوفد البريطاني لاحظ السيد إي فوليرتون كارنيجي Fullerton Carnegie احد ممثلين الوفد البريطاني الذي كان يتعامل مع المسائل المتعلقة بالدول الإسكندنافية، أن مسألة مجموعة الجزر من الممكن تسليمها لتسويتها إلى عصبة الأمم ومعاملتها بشكل منفصل تمامًا عن مسألة الحدود الفنلندية. [١٥].وقد صاغ السير آيرل كرو Earl Crewe وكيل وزارة الخارجية الملحق بالوفد، موافقته، مضيفًا أن الإحالة إلى المنظمة العالمية الجديدة من قبل مؤتمر السلام، أو الفنلنديون، أو السويديون، أو آلاندرز ربما كانت الأفضل طريقة للخروج من الصعوبة، في الواقع، كان لدى المجلس الأعلى عدة أيام قبل أن يعالج تلك المسألة، لكن عوامل غير متوقعة جعلت أي مناقشة للمسألة في مؤتمر السلام مستحيلة وأدت إلى تسوية على النحو الذي تصوره السيد فوليرتون كارنيجي[١٦].اختلف لانسينغ مع اقتراح اللورد هاردينج كان يعتقد أن الأمة لها الحق في استقلالها، كما يحق لحكومتها الاعتراف بها إما بحكم القانون أو بحكم الأمر الواقع كمسألة حق، وليس من المبرر وضع شروط على ذلك الاعتراف لمجرد خدمة بعض الأشخاص ، ويبدو أن لانسينغ قد نسي أن الاعتراف قد استخدم كسلاح سياسي لانتزاع امتيازات كثيرة، يعتقد لانسينغ أن الاعتراف بفنلندا وحكومتها يجب أن يكون بلا شروط ومع ذلك، مثل بيشون، كان مستعدًا في المستقبل للانضمام إلى أعضاء المجلس الآخرين في تقديم احتجاجات إلى الحكومة الفنلندية لحثها على عليه قبول الشروط التي ذكرها

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الثلاثون – آيار ٢٠٢٤– ذي القعدة ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

اللورد هاردينج وفي النهاية، وافق الجميع على ذلك النهج بما في ذلك اللورد هاردينج، وبسبب معارضة لانسينغ وافق المجلس على الاعتراف باستقلال فنلندا والحكومة في هلسينغفورس كحكومة الأمر الواقع لفنلندا دون شروط. وبمجرد الانتهاء من ذلك وإنشاء التمثيل الدبلوماسي، ستقوم الحكومة البريطانية بإصدار تعليمات لممثليها لحث الحكومة الفنلندية على قبول قرارات مؤتمر السلام فيما يتعلق بحدود فنلندا كما سيتم حث الفنلنديين على منح العفو للفنلنديين الحمر الذين قاتلوا مع جيوش الحلفاء في شمال روسيا [١٧].ولذلك فقد فشل اللورد هاردينج في محاولته منح المجلس الأعلى سيطرة حصرية على تقرير حدود فنلندا، مقابل الاعتراف الدبلوماسي، وهو الأمر الذي أراده الفنلنديون بشدة. وكان الفشل في التوصل إلى عمل جماعي بشأن تلك المسألة من خلال المجلس الأعلى، وهو ما كان اقتراح اللورد هاردينج ليفعله حقاً، بمثابة هزيمة للسويديين، لقد مكن أعضاء المجلس من تجنب الضغط على الفنلنديين ومعالجة المسألة ليس على أساس جماعي بل على أساس أحادي. إن التعامل معها من جانب واحد، سواء للضغط أو عدم الضغط على الفنلنديين، كان بدوره مشروطًا بالمصلحة الوطنية للدولة المعنية، والتي كانت في منطقة البلطيق تتغير باستمرار، كما حدث في أعقاب الحرب[١٨].زار ولي العهد السويد الأمير اوسكار غوستاOscar Gustav في ١١ حزيران ١٩١٩ العاصمة البريطانية لندن و خلال زيارته ناقش مسألة الجزر مع السير إيان مالكولم السكرتير الخاص للورد بلفور، الذي وعد بنقل ملاحظات غوستاف إلى بلفور في رسالة كتبها في اليوم ١٢ لخص غوستاف حججه ونفى أن يكون تحريض آلاندرز من أجل الاتحاد مع السويد بأي شكل من الأشكال بتحريض من الحكومة السويدية، بل على العكس من ذلك كان من الطبيعي أن يدفع ادعاء فنلندا بالانفصال عن روسيا على أساس مبدأ تقرير المصير آلاندر، الذين كانوا سويديين بالكامل، إلى المطالبة بنفس الحق ، وبسبب الانزعاج الكبير الذي أحدثته تلك المسألة، لم تنجح ستوكهولم في التوصل إلى اتفاق مع فنلندا، لذلك بدا لجوستاف من المرغوب فيه للغاية أن يتم التعامل مع تلك المسألة بشكل نهائي في مؤتمر السلام والشيء الوحيد الذي كانت السويد ترغب فيه هو أن يُسمح لآلاندر بأن يقرروا البلد الذي يجب أن ينتموا إليه في المستقبل لقد فهم مالكولم أن تلك الرسالة يجب اعتبارها مذكرة خاصة تمامًا وبالطبع ليست وثيقة رسمية بأي حال من الأحوال[١٩]. جذبت قضية الجزر انتباه لجنة البلطيق في جلستها السابعة في يوم ١٣ حزيران ١٩١٩، بعد يوم واحد من اعتراف قوات الحلفاء رسميًا بحكومة كولتشاك Kolchak government [٢٠] أثارت الرسالة التي قدمها الوفد البريطاني بشأن الوصول إلى بحر البلطيق لجنة البلطيق على وجه التحديد مسألة تجريد جزر آلاند من السلاح. وفي المحادثة التي تلت ذلك، اعترف السير هوارد Howard، الذي كان رئيسًا للجنة، أنه تم استجوابه من قبل الوزير الفنلندي في باريس حول ما إذا كانت اللجنة منشغلة بالمشاكل الفنلندية. وكان السير إسمي قد أجاب بأن اللجنة تنتظر انتهاء مفاوضات ستوكهولم بين فنلندا والسويد. خلال ذلك الاجتماع لم يتم اتخاذ أي قرار، وسرعان ما تحولت اللجنة إلى مهام أخرى، وكان آخر تعليق على تلك القضية أدلى به المندوب الفرنسي ألبرت كاميررAlbert Camerer كان يعتقد أنه يجب منح الفنلنديين والسويديين وقتًا كافيًا لتسوية المشكلة فيما بينهم وعندما رتبوا مسألة سيادة الجزر، أوضح لزملائه أن اللجنة ستكون قادرة على ترتيب مسألة استعباد الجزر[٢١] وفي٢١ حزيران ١٩١٩ حدث لقاء بين انكل Ankle و يريو هيرن Yario Hern ممثلين الوفد الفنلندي و جيمس واي سيمبسون من قسم الاستخبارات السياسية للوفد البريطاني في لندن وبدا السيدان منزعجين بعض الشيء من المعلومات التي وصلت إليهما والتي تفيد بأن مسألة آلاند سوف يتم التعامل معها بشكل أو بآخر بشكل مباشر من قبل لجنة البلطيق في وقت مبكر نتيجة للضغط من قبل الوفد السويدي وفي المحادثة التي تلت ذلك، أكد إنكل وهيرن أن السويد كانت تتعامل مع المسألة برمتها على أنها شأن محلي فقط على أساس مفهوم الرئيس ويلسون

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الثلاثون – آيار ٢٠٢٤– ذي القعدة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

لتقرير المصير. ومع ذلك، اعتبرت الحكومة الفنلندية مسألة ذات أهمية كبرى للسلام العالمي، كما يتضح من الاهتمام بمجموعة الجزر في الماضي، وخاصة من خلال ترتيبات المعاهدات. وأصروا على أن فنلندا مع الأرخبيل كانت ذات قيمة أكبر بكثير لأي دولة كحليف من فنلندا المجردة من تلك الجزر. تلميح غير دقيق للغاية للمنتصرين في فرساي، اعتقدوا أن هناك خطرًا معينًا في إحالة المسألة إلى قرار من جانب العصبة في تاريخ لاحق، لأنه إذا أصبحت ألمانيا عضوًا في العصبة بحلول تلك المرحلة، فسيكون لها صوت في تلك المسألة. البت في القضية، ومن المؤكد أن نفوذها سيستخدم لدعم القضية السويدية. وبما أن سيمبسون لم يكن في موقع صنع السياسة، فقد ظل صامتاً أمام كل تلك الحجج. ولذلك أعرب إنكل وهيرن عن رغبتهما في مناقشة المسألة برمتها مع السير إسمي هوارد في أقرب وقت ممكن[٢٢].ولاحظ السير إسمي هوارد أن أي تسوية مقترحة للمسألة ستتطلب موافقة روسيا ومن ناحية أخرى، فإن قبول فرضية السويد وألندر بشأن حق تقرير المصير من شأنه أن يفرض على مؤتمر السلام مهمة غير جذابة تتمثل في حل عمليات نقل الأراضي المماثلة في أكثر من جزء من العالم. ولذلك السبب رأى الوفد البريطاني أنه من الأفضل ترك أي قرار بشأن تلك المسألة لعصبة الأمم، إذا طُلب من العصبة أن تبت في النزاع. أجاب السير إسمي أن الاقتراح البريطاني الخاص بالملكية المشتركة كان يهدف إلى تغطية مثل ذلك الموقف أكد الايطالي ديلا توريتاDella Torretta [٢٣]أنه ليس هناك ضرورة ملحة لحل تلك المسألة، وهكذا تم الاتفاق على أن يقوم السير إسمي هوارد، بصفته رئيسًا للجنة، بإعداد تقرير يعبر عن رغبة اللجنة في تحييد الأرخبيل، وتجنب مسائل الأراضي والجنسية[٢٤]. اعتقد الأمين العام، السير إريك دروموند، أنه عندما تُطرح مسألة آلاند أمام مجلس العصبة، يجب أن تكون أمانة العصبة مستعدة بخطة تنص على الحيازة المؤقتة للجزر بسبب المطالبات الفنلندية السويدية المتضاربة، لم يكن الأمين العام متأكدًا من أن الحكومة من خلال المفوضية العليا التي تطبقها العصبة بالتزامن مع التمثيل المحلي على غرار مخطط دانزيج قد لا تكون الحل الأفضل[٢٥]. بعد تطور الاحداث في مسالة الجزر الاند ، سافر الرئيس الفنلندي الجنرال مانرهايم في تشرين ثاني ١٩١٩ الى لندن ، وعند وصوله اكتشف أن الرأي السائد في وزارة الخارجية البريطانية هو أن فنلندا يجب أن تسلم جزر ألاند إلى السويد ويتم تعويضها عن ذلك في كاريليا الشرقية، مثل التعويض المالي السويدي المقترح لفنلندا. وفي مناقشة المشكلة مع مانرهايم، أكد الكونت رانجل، الوزير السويدي في لندن، أن أي حل للمسألة يتطلب دمج الجزر في السويد. وكان رد مانرهايم أن الجزر كانت دائمًا تابعة لفنلندا. ومع ذلك نظرًا الى ان الجزر كانت تسيطر على الخروج والدخول من خليج بوثنيا، فقد كانت لها أهمية استراتيجية بالنسبة للسويد وفنلندا، وبالتالي يجب البحث عن حل مرضٍ لكلا البلدين[٢٦] على الرغم من أن مشكلة جزر آلاند قد تم بحثها من قبل لجنة شؤون البلطيق التابعة لمؤتمر السلام، إلا أن المجلس الأعلى أوصى بترك وضع الجزر لعصبة الأمم. لم تتم الإشارة إلى استمرار فنلندا في التزامات روسيا فيما يتعلق بالجزر بموجب مؤتمر باريس ١٨٥٦ في تبادل المذكرات بين السويد وفنلندا في ١١ تشرين الثاني ١٩١٩، فيما يتعلق بصلاحية واستمرار فنلندا في المعاهدات والاتفاقات التي أبرمتها السويد وروسيا سابقًا[٢٧].كان كرزون يستفسر من كرو عما إذا كان صحيحًا، كما ورد في الصحافة السويدية، أن المجلس الأعلى قد قرر ضرورة التعامل مع مسألة آلاند بشكل منفصل عن المشكلة الروسية و أنه كان من المتوقع أن تقدم فنلندا مسألة آلاند إليها لاتخاذ قرار. وأجاب كرو بسرعة أنه لم يتم اتخاذ مثل ذلك القرار ، فقد أبلغ وزير الخارجية، كرزون أنه في اجتماع عقد مؤخراً للمجلس الأعلى "تم الإعراب عن رأي عام مفاده أن تسوية مسألة جزر آلاند مثلها مثل جميع الأراضي الروسية السابقة الأخرى[٢٨]. كانت مسألة آلاند للنقاش بين الوزير البريطاني الجديد، السير كولفيل باركليColville Barclay[٢٩] من جهة وهيلنر والملك

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الثلاثون – آيار ٢٠٢٤– ذي القعدة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

غوستاف من جهة أخرى ، لخص وزير الخارجية السويدية كل ما قاله للسير إسمي هوارد وكرر فكرة الاستفتاء المزدوج مؤكدا على مبدأ تقرير المصير، وكشف هيلنر لباركلي أنه علم أن مسألة آلاند ستطرح في مؤتمر السلام من قبل الممثل الإيطالي. وبما أن كليمنصو أعلن تأييده لذهاب مجموعة الجزر إلى السويد، وبما أنه ليس للولايات المتحدة ولا اليابان أي مصلحة في تلك المسألة، فقد بدا له أن بريطانيا كانت العقبة الوحيدة أمام اتخاذ قرار إيجابي بشأن تلك المسألة وأعرب عن أمله في ألا تقف الحكومة البريطانية في طريق التسوية. ردًا على سؤال باركلي، أجاب هيلنر بأنه يعتقد أن الحكومة الفنلندية ستكون قادرة على التعامل مع أي اضطرابات دون خطر على الحكومة والنظام العام إذا قرر مؤتمر باريس للسلام إجراء استفتاء في مجموعة الجزر من ناحية أخرى، شعر بأنه من المحتمل أن ينشأ موقف خطير في فنلندا إذا تم تسليم الجزر الآن إلى السويد، ولكن سيتم تفادي ذلك من خلال اقتراحه بإجراء استفتاءين من شأنه أن يمنح الوقت لتنفيذ حكم الإعدام الإصلاحات التي أعدتها الحكومة الفنلندية إذا كانت تلك الإصلاحات[٣٠]. استمرت مناقشة تلك المسألة في مقابلة أجراها باركلي مع الملك غوستاف، الذي أكد على أهمية اتخاذ قرار بشأن تلك المسألة قبل تأجيل مؤتمر السلام. إذا بقى مؤتمر السلام صامتًا بشأن تلك القضية، فسيكون هناك خطر من أن يعلن آلاندر ضمهم إلى السويد. وذلك من شأنه بالطبع أن يؤدي إلى توتر علاقات السويد مع فنلندا، وكان من مصلحة الجميع تجنب ذلك. ثم كرر الملك غوستاف خوفه من سقوط فنلندا مرة أخرى في أيدي الروس وأن تصبح مجموعة الجزر تهديدًا للسويد مرة أخرى. وفي الختام، مثل هيلنر، أكد أن بريطانيا العظمى هي القوة الوحيدة التي اعترضت على قرار المجلس الأعلى وطلبت من لندن إعادة النظر في وجهة نظرها بروح واسعة للمستقبل [٣١] لاحظ باركلي لوزارة الخارجية أن مسألة آلاند تثير اهتمامًا كبيرًا في السويد، وإذا أعلن مؤتمر السلام أن تلك المسألة خارج نطاق اختصاصه فسيكون هناك خطر من أن يعلن آللاند ضمهم إلى السويد ، تكررت تجربة باركلي عندما قام اللورد أكتونLord Acton الوزير البريطاني الجديد، بزيارته الأولى لهولستي. وأكد وزير الخارجية الفنلندي أن فنلندا متمسكة بمجموعة الجزر بسبب المشاعر والاستراتيجية واعتقد أنه يمكن تسوية المسألة من خلال منح آلاندر قدرًا كبيرًا من الحكم الذاتي واعترف هولستي بأنه كان سعيدًا بعد محادثاته في لندن، حيث تم فهم المشاعر الفنلندية حول ذلك الموضوع. ولتقويض الحجة السويدية بشأن حق آلاندر في تقرير المصير [٣٢].وعلى الرغم من المحاولات التي بذلت في باريس للتعامل مع تلك المسألة، لم يكن هناك ما يضمن أن بريطانيا وفرنسا سيكون لهما وجهات نظر مماثلة حول الحل. والواقع أن البريطانيين والفرنسيين اختلفوا لبعض الوقت في تناولهم لتلك المسألة بسبب مصالحها في الدول الاسكندنافية، قررت بريطانيا ، بعد دعمها في البداية للموقف السويدي في لجنة البلطيق، دعم الفنلنديين حيث تبين أن الإجماع في لجنة البلطيق مستحيل بمعنى أن اللجنة لم ترغب في الحصول على المسألة التي تناولها مؤتمر السلام. في الواقع، فإن أي قرار يتخذه مؤتمر السلام بمنح الجزر للسويديين، حتى لو كان بالإجماع، كان من شأنه أن يعرض الموقف البريطاني في فنلندا للخطر بشكل كبير من خلال جر بريطانيا إلى موقف حيث كان من الممكن إجبار فنلندا على تسليم ارخبيل إلى السويد. قررت فرنسا، المهتمة باستخدام فنلندا في بحر البلطيق أولاً ضد ألمانيا وخاصة ضد روسيا البلشفية، أخيرًا دعم الموقف الفنلندي على الرغم من قرار كليمنصو في ايلول، تحت الضغط، بدعم الموقف السويدي. إن التطويق الصحي الذي يبدأ بفنلندا الملتزمة إلى الشرق أفضل من ذلك الذي يبدأ بسويد غير ملتزمة ومحايدة تاريخياً إلى الغرب دعم فرنسا لفنلندا في مسألة آلاند جعل الأمر مؤكدًا[٣٣].

ثانيا: دور بريطانيا في حل المسالة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الثلاثون – آيار ٢٠٢٤– ذي القعدة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

بعد ان تشكلت العصبة بدء الملك السويدي بنقل المسالة من مجلس الاعلى للحرب الى عصبة الامم لذلك بدء برحلة المقابلات فكانت الخطوة الأولى هي زيارة لندن ، وكان الملك متشائمًا شخصيًا بشأن الرحلة ويخشى ألا يكتشف الملك الكثير في لندن وكان ذلك صحيحاً بشكل خاص منذ أن ألمح السير إريك دروموند، الأمين العام للعصبة، وكذلك الوزير البريطاني في ستوكهولم، باركلي، إلى أن استقلال آلاند كان احتمالاً يستحق التفكير فيه وتساءل هل كان ذلك هو الموقف البريطاني؟ واشار إذا كان الأمر كذلك، فهو أسوأ من الرد السلبي على رغبات السويد. من أجل أن تصبح آلاند حرة ومستقلة، من المرجح أن تصبح معتمدة على القوى الأجنبية، وبالتالي تشكل خطرًا أكبر على السويد من جزر آلاند التي كانت في أيدي الفنلنديين ،دفع الإعلان عن زيارة غوستاف غير الرسمية إلى بريطانيا باركلي إلى الاتصال بوزير الخارجية السويدي اريك المستيرنا Erik Palmstierna والسؤال عما سيفعله الملك في لندن، وجه بالمستيرنا المحادثة إلى مسألة آلاند وأخبر باركلي أن الشيء الوحيد الذي لا تعرفه الحكومة السويدية على وجه اليقين هو موقف الحكومة البريطانية بشأن تلك المسألة. وادعى أن موقف السويد قد حظي بموافقة جميع القوى الأخرى وأكد أن حكومة لندن أحبطت مقارباته بشأن تلك المسألة. ويخشى وزير الخارجية أن تساهم تلك السياسة في زيادة الرأي المناهض لبريطانيا في السويد. كان شعوره أن الحكومة البريطانية "تعارض تطلعات آلاندر. نفى باركلي ذلك مراراً وتكراراً، وزعم أن حكومته لم تقدم أي تعبير عن الرأي فيما يتعلق بموضوع القضية"، ولكن على العكس من ذلك فقد اقتصرت على الرأي القائل بأنه ينبغي على آلاندر والفنلنديين والسويديين تقديم القضية. الأمر متروك لعصبة الأمم [٣٤].وأشار السير آير كرو إلى أن موقف الحكومة هو أنه ينبغي تسوية المسألة عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين أو من خلال مناشدتها أمام عصبة الأمم. وشدد، في محاولة واضحة لتقويض أي ملاحظات قد يدلي بها الملك جوستاف للملك جورج، على الرأي القائل بأن الحكومة لم تظهر أي نوع من العداء لمطالبات سكان جزر آلاند ،وفي محادثتين مع الملك جوستاف في ذلك المساء نفسه، أوضح الملك جورج، للتعبير عن رأيه الشخصي وهو المؤهل الرئيسي للملك في دولة ديمقراطية دستورية أنه سيكون سعيدًا جدًا إذا أمكن تسوية تلك المسألة الصعبة باستفتاء سكان الجزر دفع ذلك الاعتراف غوستاف إلى إرسال برقية إلى بالمستيرنا مفادها أنه راضي عن محادثاته مع العاهل البريطاني فيما يتعلق بمسألة آلاند[٣٥] حاول اللورد كرزون أن يشرح للملك السويدي موقف الحكومة البريطانية بشأن تلك المسألة المعقدة في تقريره عن تلك المقابلة مع باركلي في ستوكهولم، أشار كرزون إلى أن غوستاف بدا وكأنه تحت الانطباع بأن الحكومة البريطانية تعارض إجراء استفتاء على مجموعة الجزر، وأن ذلك الموقف العدائي خلال مؤتمر باريس للسلام قد أحبط الاستيطان. فالمسألة تتوافق مع مصالح السويد، حيث أن القوى العظمى الأخرى كانت لصالح الاستفتاء. لخص الملك للورد كرزون الحجج المتعلقة بمسألة آلاند، والتي كان كرزون على دراية بها بالطبع، ولكن يبدو أن جوستاف مهتم بمناقشة موقف القوى العظمى في المرحلة الحالية أكثر من اهتمامه بمناقشة المسألة على أساس موضوعها، كما حدث في كثير من الأحيان في الماضي. وكان مهتمًا بشكل خاص بمعرفة سبب تأجيل مؤتمر السلام لتلك القضية. لماذا لا يمكن تناولها في مؤتمر سان ريمون أو في أي مكان آخر؟ وأخيرا، تسأل عن الخط الذي ستتبعه الحكومة البريطانية. وناشد غوستاف اللورد كرزون الحل عن طريق الاستفتاء وحذر من أنه إذا لم يتم اعتماده، فقد تنشأ حالة يعلن فيها سكان الجزر اندماجهم مع السويد، مما يعرض الأخيرة لأمر واقع قد يخلق الوضع صعب ومحرج للغاية، رفض اللورد كرزون الادعاء بأن بريطانيا العظمى اتخذت في أي وقت موقفًا منعزلاً بشأن مسألة آلاند، ناهيك عن موقف معادٍ للسويد على العكس من ذلك، فقد أشار بحق إلى أنه عندما أثيرت مسألة استقلال فنلندا في مداولات المجلس الأعلى، كان

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الثلاثون – آيار ٢٠٢٤– ذي القعدة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

المندوب البريطاني هو الذي اقترح أن يكون الاعتراف بفنلندا مشروطًا باعترافها[٣٦].اعتقد كرزون أنه لو تم قبول الاقتراح البريطاني الذي كان يدعو الى عمل استفتاء لتم حل المشكلة في مؤتمر السلام، لكن وجهة النظر البريطانية تلك لم تكن مقبولة من قبل حلفائها. وبدلاً من ذلك، تم الاعتراف بفنلندا دون أي شروط. وهكذا، كان من الصعب جدًا على الحلفاء، بعد أن اعترفوا بسيادة فنلندا التي كانت جزر آلاند جزءًا منها، أن يتدخلوا لاحقًا ويصدروا قرارًا بفصل مجموعة الجزر عن فنلندا. اعتقد كرزون أن الحلفاء قد عرضوا أنفسهم للخطر إلى حد ما من خلال ذلك الإجراء. وكانت هناك أيضًا صعوبة أخرى. على الرغم من أن مسألة آلاند قد عُرضت على مؤتمر السلام، ونوقشت عدة مرات من قبل المجلس الأعلى، وأبلغت عنها لجنة البلطيق، إلا أنها كانت قد حدثت خلال الأشهر الستة الماضية ما بدا لكرزون هو اتفاق ضمني على أن القضية لا يمكن أن يقررها مؤتمر السلام على الإطلاق ولا يمكن القول بأن المسألة نشأت عن الحرب أو أنها كانت مرتبطة بالمعاهدات التي أنهت الحرب وتساءل الملك جوستاف، إذا كان الأمر كذلك، فكيف تعامل المؤتمر مع مسألة سبيتزبرجن؟ وكان جواب اللورد كرزون هو أن المجلس الأعلى لم يتخذ قراراً بشأن تلك القضية إلا بعد أن توصلت الأطراف المعنية مباشرة إلى اتفاق صدق عليه المجلس الأعلى فقط. ولو كانت هناك ظروف مماثلة في مسألة آلاند، فإنه كان متأكداً من أن مؤتمر السلام لن يتردد في تأكيدها. وبما أنه لم يكن هناك أي تفاهم على الإطلاق بين السويد وفنلندا بشأن تلك المسألة، فقد اعتقد كرزون أن المؤتمر قد أدرك أن القضية لم تعد من الحالات التي يمكنهم فيها التدخل لتحقيق الربح، وأنه يجب إيجاد حل آخر في رأي وزير الخارجية، لم يكن هناك سوى حل واحد يطرح نفسه: إحالة مسألة آلاند للتسوية من قبل عصبة الأمم، أشار اللورد كرزون للملك جوستاف إلى أن موقف العصبة كان مختلفًا تمامًا عما كان عليه قبل ستة أشهر[٣٧].وأفاد الوزير البريطاني أيضًا أن الفنلنديين ليس لديهم أي نية لإجبار آلاندر على قبول الحكم الذاتي الذي مُنح لهم مؤخرًا. وبدلاً من ذلك، كانوا يأملون في تطبيق قانون الحكم الذاتي الوقت يجذب سكان الجزيرة وأنهم في غضون أشهر قليلة سيرون قيمة قبوله. من ناحية أخرى، إذا أعلنوا الاتحاد مع السويد، فإن هولستي لا يعتقد أن أي حكومة فنلندية يمكن أن تقبل مثل ذلك الحل للحظة ورفض هولستي، تحت ضغط من كيدستون، الخوض في التفاصيل، لاحظ كيدستون للورد كرزون أنه يبدو من المستحيل العثور على فنلندي يعطي رأيًا غير متحيز" حول تلك المسألة، وبسبب بعد مجموعة الجزر، كان من الصعب التأكد من أي رأي مستقل حول ما يحدث هناك[٣٨].تبع ذلك المزيد من الأخبار من كيدستون بعد عدة أيام في ٢٢ ايار ١٩٢٠ وفي ذلك التقرير، كشف الوزير البريطاني للورد كرزون أن رئيس الوزراء إريك قد كشف له في الليلة السابقة المعلومات التي تفيد بأن حاكم جزر آلاند قد أفاد بأن النظام الغذائي لآلاند من المحتمل جدًا في المستقبل القريب إعلان دمج الجزر مع السويد وعلق إريك بأن مثل ذلك القرار لن يتم الاعتراف به أبدًا من قبل الحكومة الفنلندية، التي قد يتعين عليها اتخاذ إجراءات لفرض سلطتها وتوصل كيدستون أن القوى العظمى يجب عليها في أسرع وقت ممكن إصدار إعلان عدم الاهتمام بمسألة آلاند اعتقد رئيس الوزراء أن حملة الدعاية السويدية بأكملها وموقف آلاندر كان يعتمد إلى حد كبير على الاقتناع بأنهم إذا أثاروا مسألة آلاند لمدة كافية، فإن القوى العظمى ستتدخل لدعم مطالبة السويد، اقترح كيدستون أن تأثير مثل ذلك الإعلان من قبل القوى العظمى ربما يكون مخالفًا لما توقعه إريك. وقد تتمكن السويد، بمجرد إطلاق يدها، من الاستفادة من أية صعوبات تواجهها فنلندا في مفاوضات السلام مع روسيا، فتعمل على تسوية مسألة آلاند من جانب واحد وبما يتفق مع رغباتها الخاصة. سخر إريك من فكرة أن السويد ستحلم يومًا ما بخوض حرب مع فنلندا بشأن مسألة آلاند إذا كانت مقتنعة بأنه لا يوجد أمل في أي تعاطف أو مساعدة من القوى. ولكن يبدو له أن إريك ربما يقلل كثيرًا من أهمية ضغط الرأي العام السويدي بشأن

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الثلاثون – آيار ٢٠٢٤– ذي القعدة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

مسألة آلاند. وأشار كيدستون إلى أن المجلس قد أوضح بالفعل أنهم لا يستطيعون التعامل مع تلك المسألة، وحتى لو أعربوا عن رأيهم في ذلك الشأن، فقد تبقى عصبة الأمم متورطة في تلك المسألة. وبغض النظر عن ملاحظات كيدستون، أصر إريك على طلبه بإعلان رسمي لعدم الاهتمام من قبل القوى العظمى، أشار كيدستون إلى أن مسألة آلاند لا تتعلق ببريطانيا العظمى فحسب، بل أيضًا بفرنسا وإيطاليا، ويجب على إريك وهولستي التحدث إلى وزرائهم في هيلسينجفورس [٣٩] في ١٣ حزيران ١٩٢٠أرسل الملك جوستاف برقية إلى الملك جورج يذكره فيها بمحادثتهما في نيسان ١٩٢٠ فيما يتعلق بمسألة آلاند، أكد رد الملك جورج في ١٦ حزيران ١٩٢٠ للملك جوستاف أنه لم ينس محادثتهما حول مجموعة الجزر، في الواقع، لقد تم "دراسة الأمر بعناية وتعاطف من قبل حكومته، التي رأت أنه إذا تم عرضه مرة أخرى أمام المجلس الأعلى فإنه حتما سيحال من قبلهم إلى عصبة الأم وبما أن الموعد الذي سينعقد فيه المجلس الأعلى نفسه غير مؤكد، فقد كان هناك خطر التأخير لمدة طويلة في ظل تلك الظروف نصحت حكومته بشدة بإحالة مسألة آلاند إلى العصبة في أسرع وقت ممكن. وبقدر ما شعرت الحكومة السويدية أن لديها حجة قوية، فقد أوصيت ستوكهولم نفسها بتقديم مسألة آلاند إلى مجلس العصبة، وإذا لم يفعلوا ذلك فإن شخصاً آخر سيتخذ بلا شك الخطوة الأولى واعترف الملك جورج "بطلب غوستاف من أجل الاستعجال لكنه اعتقد أن المسار الذي اقترحه وزراؤه سيكون في النهاية الأكثر سرعة"[٤٠]. وكان الجزء الوحيد الذي يسعد وزير الخارجية السويدية بالمستيرنا من تلك الرسالة هو الاعتراف بأن بريطانيا بمفردها، وليس السويد، يمكنها أن تستأنف مسألة آلاند أمام العصبة إذا فشلت ستوكهولم في التصرف إذا تم ذلك فسيكون الوضع مائعًا مرة أخرى، ولكن مع الجاذبية الإضافية المتمثلة في أن لندن، وليس ستوكهولم، هي التي استأنفت القضية أمام الرابطة. وبتلك الطريقة، لن تتضرر هيبة الحكومة في العالم بشكل عام وفي السويد بشكل خاص، وسيكون موقفها آمنًا، لم يمض وقت طويل حتى وصلت المعلومات التي تفيد بأن البريطانيين قرروا من تلقاء أنفسهم لفت انتباه العصبة إلى مسألة آلاند، وفي اليوم التالي، تلقى باركلي تعليمات من اللورد كرزون بالتنصل بسرعة وحزم من اتهامات بالمستيرنا بأن الحكومة البريطانية هي القوة الوحيدة التي تقف بمعزل، في حين كانت الحكومات الفرنسية والإيطالية واليابانية على استعداد للقبول بالادعاء السويدي بأن الحكومة البريطانية كانت القوة الوحيدة التي تقف بمعزل سيتم التعامل مع مسألة آلاند من قبل المجلس الأعلى، وتلك التهمة التي لا أساس لها على الإطلاق، لم يتمكن من إزاحتها من العقل السويدي، على الرغم من توضيحاته المتكررة للملك غوستاف والوزير السويدي في لندن الكونت رانجل. وأكد كرزون أن الحكومة البريطانية لم تعترض أبدًا على طرح ذلك السؤال أمام المجلس الأعلى[٤١]. بعد موافقة عصبة الأمم على مقترح كرزون الذي قدمة في ٢٢ حزيران الذي نص على تشكيل لجنة تتكون من ثلاث دول محايدة، تم تشكيل اللجنة برئاسة اللورد بلفور، لذلك تم إرسال لجنة تحقيق محايدة إلى مجموعة الجزيرة والتي سيتم النظر في تقريرها في اجتماع لاحق لمجلس العصبة. كان من المقرر أن تحصل اللجنة على كل التسهيلات من قبل الأطراف. ولتخفيف التوترات، تم تعليق الإجراءات التي اتخذها الفنلنديون ضد سكان آلاندر، والسماح للقادة المعتقلين بالعودة إلى الجزر، وسحب القوات الفنلندية. ومن ناحية أخرى، كان أحد الأمور التي كان على اللجنة التحقيق فيها هو تهمة الدعاية السويدية في مجموعة الجزر وإذا وافق المجلس على ذلك النهج، كما بدا محتملاً، فمن الممكن أن تنتظر الحكومة البريطانية نتائج اللجنة. وبموجب ذلك الترتيب، لن تضطر الحكومة البريطانية إلى اتخاذ موقف بشأن تلك المسألة حتى تتم مناقشة التصرف في الجزر فعليًا من قبل مجلس العصبة، وهي مناقشة قد لا يكون من الضروري إجراؤها "إذا كان الأمر مأمولًا، فإن ويكون قرار لجنة التحقيق مقبولاً لدى المتنازعين[٤٢]

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الثلاثون – آيار ٢٠٢٤– ذي القعدة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

في ربيع عام ١٩٢٠، زاد التوتر وعدم اليقين بشأن الجزر عندما أصدر البرلمان الفنلندي قانونًا يمنح الحكم الذاتي للجزر، وهو ما رفض السكان الاعتراف به، مما أدى إلى إرسال وفد إلى الحكومة السويدية لطلب المساعدة و الوحدة مع السويد. توترت العلاقات الدبلوماسية إلى حد الانهيار عندما اعتقلت السلطات الفنلندية العديد من قادة التحرير على أساس الخيانة. المصالح السويدية والبريطانية التي لديها استثمارات في فنلندا وفي الجزر ،ادارت ضغوطًا على فنلندا وعلى الحكومة البريطانية للسماح للأخيرة لاستخدام مساعيها الحميدة للتوصل إلى حل ودي للوضع. وبعد تبادل المذكرات بين الأطراف المعنية، قامت الحكومة البريطانية، بموجب المادة ١١ من ميثاق عصبة الأمم، بلفت انتباه مجلس العصبة إلى قضية جزر آلاند[٤٣].اجتمع المجلس في جلسة خاصة في لندن في المدة من ٩ إلى ١٢ تموز ١٩٢٠، بموجب المواد ١٢ و١٥ و١٧ نظرًا لأن فنلندا لم تكن عضوًا في العصبة، طالب السيد برانتنج، المندوب السويدي، بإجراء استفتاء عام، لتكون النتيجة ملزمة لكل من السويد وفنلندا، مضيفًا أنه إذا خضعت الجزر للولاية القضائية السويدية، فإن السويد مستعدة لذلك للوفاء باتفاقية ١٨٥٦ وضمان الجزر بقدر أكبر من التحييد. وقد قدم مندوبان من جزر آلاند نفس الطلب أمام المجلس. رفضت فنلندا ذلك الاقتراح زاعمه أن المسألة كانت مسألة داخلية وأن العصبة ليست مختصة بالتعامل معها. وردا على سؤال من السيد بورجوا من فرنسا عما إذا كانت السويد تعترف بالسيادة الفنلندية على الجزر، قال السيد برانتنج إنه يعترف بأن حق فنلندا في ادارة سيادتها لا يمكن الطعن فيه، على الرغم من أنه ذهب إلى الإشارة إلى أنه، في أقرب وقت ممكن وبما أن فنلندا تحررت من ارتباطها بروسيا، فقد طالب سكان جزر آلاند بالحق في تقرير مصيرهم. وبناء على ذلك، عين المجلس لجنة من الحقوقيين لتحديد ما إذا كانت المسألة قضية دولية أم محلية، وما إذا كانت اتفاقية عام ١٨٥٦ لا تزال ملزمة. ورأت لجنة الحقوقيين في تقريرها أن عادة الدولة يمكن أن تقرر بنفسها ما إذا كان ينبغي لها التنازل عن أراضيها لدولة أخرى، وأن مثل تلك المسألة هي مسألة داخلية بحتة بموجب القانون الدولي[٤٤] بعد فشل للجنة التي تشكلت في ٢٥حزيران ١٩٢٠ ، قررت عصبة تشكيل للجنة جديدة اطلق عليها للجنة الحقوقيين، لكن حدث نقاش حول من يتولى رئاسة للجنة، فتم ترشيح بريطانيا لتكون رئيسا، لكن بلفور رفض ذلك وقرر رفع الأمر إلى الحكومة ووعد بالاتصال بدروموند وفقًا لذلك، بعد أيام قليلة، في أيلول ١٩٢٠، جرت مناقشة في مجلس الوزراء لذلك الامر، لكن تم رفض دروموند. وكان إجماع مجلس الوزراء هو أنه سيكون من الأفضل لو لم تكن بريطانيا كذلك، إن المسؤولية التي تحملتها بريطانيا العظمى بالفعل "بالحث على إحالة تلك المسألة إلى عصبة الأمم ستزداد إذا تولى دور قيادي في اللجنة المقترحة" ممثل بريطاني وكانت وجهة نظر مجلس الوزراء أنه ينبغي بذل الجهود للحصول على خدمات أمريكي للمفوضية، وأنهم "لم يكونوا يفضلون ممثلًا إنجليزيًا ما لم يتم تعيين ممثل فرنسي على قدم المساواة أيضًا[٤٥]

واستمع مجلس العصبة المنعقد في ايلول ١٩٢٠ إلى تقرير لجنة الحقوقيين، وأعلن اختصاصه بنظر المسألة، وقرر تعيين لجنة من المقررين لزيارة الجزر والتحقيق في المشكلة وتقديم التوصيات لحلها[٤٦] تم الانتهاء من تقرير لجنة المقررين وتم توزيعه على أعضاء العصبة في ١٦ نيسان ١٩٢١ وقد مثل وجسد تحقيقًا شاملاً لوضع الجزر وأحوالها، وآراء جميع الأطراف المعنية، وتحليلاً للوضع الحالي للجزر. تاريخ المسألة، واختتم بتوصيات تتعلق بالسيادة على الجزر، وضمانات لسكانها، ونزع سلاحهم وتحييدهم في المستقبل. تم التركيز بشكل كبير على العوامل الجغرافية، حيث أعجبت اللجنة بالاستحالة المطلقة لرسم حدود واضحة ومرضية في سكيفتيت، حيث لم يتم رسم الكثير منها بدقة [٤٧] اتخذت اللجنة موقفًا مفاده أن الاتحاد مع السويد كان اقتراحًا جذريًا للغاية، وسيؤدي إلى عزل فنلندا عن الدول الاسكندنافية، وهو أمر غير

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الثلاثون – آيار ٢٠٢٤– ذي القعدة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

مرغوب فيه على الإطلاق من الناحية السياسية، وقد يؤدي إلى تداعيات ضد ٣٥٠.٠٠٠ نسمة سويدي يعيش في فنلندا، تم استبعاد حق تقرير المصير باعتباره مخالفًا للقانون الدولي ولم يتم النص عليه في المعاهدات القائمة المنطبقة على الإقليم. تم تجاهل الاستقلال باعتباره مستحيلًا اقتصاديًا، بدلاً من تلك المقترحات، أوصت اللجنة بالاحتفاظ الفنلندي بالجزر، مع مراعاة بعض الضمانات القانونية المحددة للسكان فيما يتعلق باللغة والامتياز والأرض والحكومة والضرائب، وتخضع لإشراف العصبة، ومن أجل الوفاء بها، ناشدت اللجنة حسن نية الأطراف، فيما يتعلق بنزع السلاح والتحييد، رأت اللجنة أن معاهدة ١٨٥٦ لا تزال سارية المفعول، ولكن هناك حاجة إلى ضمانات جديدة وأكثر إلزامًا بعدم التحصين ذات طابع دولي عام. وتحقيقا لتلك الغاية، أوصت بإبرام اتفاقية جديدة، وبعد النظر في التقرير والاستماع إلى الأطراف، اعتمد مجلس عصبة الأمم قرارًا في ٢٤ حزيران ١٩٢١، يعترف بسيادة فنلندا على الجزر بالإضافة إلى ذلك، دعت إلى ضمانات للسكان وإلى ترتيب يضمن نزع سلاح الجزر وتحييدها، وبينما احتجت الحكومة السويدية عن طريق مندوبها الذي ابلغ مجلس العصبة بأن السويد مستعدة بإخلاص للاعتراف بأن قرار المجلس يتمتع بالقوة التي يمنحها لها العهد[٤٨]نتيجة للضغوط التي ادارتها بريطانيا على الوفدي السويدي والفنلندي في اجتماع مجلس عصبة الأمم ، وافق الجانبان على المقترح الذي تقدم به ممثل بلجيكا السيد هيمانز بعقد اتفاقية تتضمن ضمانات لشعب آلاند التي تم التوصل إليها بين المندوبين السويديين والفنلنديين ، والتي تتضمن توصيات اللجنة. وقد وافق المجلس بالإجماع على ذلك الاتفاق وأنهى النظر في القضية، لاسيما و أن الاتفاقية نصت على وجوب إحالة الالتباسات والاعتراضات والمطالبات التي يرغب سكان الجزر في تقديمها إلى العصبة، وليس مباشرة إلى الأمين العام أو إلى المجلس، كما هو منصوص عليه في قانون أقليات ما بعد الحرب [٤٩]نتيجة للتطورات التي حدثت في مناطق البلطيق الاستنتاجات التي توصلت إليها لجان الحقوقيين، أرسل الأمين العام لعصبة الأمم البريطاني السير إريك دروموند في ١٢ تموز ١٩٢١، دعوات إلى القوى العظمى وإلى جميع الدول اعضاء العصبة ، باستثناء روسيا السوفيتية وليتوانيا، لعقد مؤتمر المقرر عقده في جنيف حيث ينبغي النظر من جديد في حياد الجزر،[٥٠] انعقد المؤتمر في جنيف في المدة ما بين ١٠الى ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ ، بدأ المؤتمر اجتماعه على اساس مشروع الاتفاقية التي قدمتها السويد الى لجنة المقررين ، في البداية أبدى الوفد الفنلندي استعداده للمضي قدما على أساس ذلك المشروع، وقد أظهر ممثلو السويد وفنلندا موقفاً تصالحياً تجاه بعضهم البعض وتجاه المشكلة ككل، مما سهل عمل المؤتمر إلى حد كبير، وكانت المسائل الأكثر إثارة للجدل المطروحة أمام المؤتمر هي التحديد الدقيق لجزر آلاند، ومدى المياه الإقليمية، وتمركز القوات المسلحة على الجزر، ووضع المنطقة في وقت الحرب، والإجراءات في حالة الحرب أو التهديد بالعدوان. وانضمام الدول غير الموقعة على الصك الجديد. تم انتخاب كبير مندوبي الدنمارك رئيسًا للمؤتمر؛ تم إنشاء لجنة صياغة، والتي كانت في الواقع تعمل بشكل أو بآخر كلجنة توجيهية، وتتكون من المندوبين الرئيسيين لبريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا. طوال الإجراءات، وكان لبريطانيا دور الكبير في عقد الاتفاقية الجديدة الموقعة في ٢٠ تشرين الاول١٩٢١، ودخلت حيز التنفيذ في ٦ نيسان ١٩٢٢، بعد التصديق عليها من قبل ألمانيا والدنمارك وفرنسا وبريطانيا العظمى وإستونيا وفنلندا والسويد [٥١].خلال المؤتمر، نشأ نقاش كبير حول حجم المياه الإقليمية. تنافس الوفد الفنلندي على حزام يبلغ طوله أربعة أميال بحرية. وقد عارض ذلك البريطانيون والفرنسيون، وشدد الأخرون على أنه إذا تم السماح بحد الأربعة أميال، فإن الدوائر المرسومة حول جزر آلاند الواقعة في أقصى غرب البلاد والجزر السويدية في أقصى شرقها سوف تتداخل مما يؤدي إلى عدم وجود حارة مرورية. أعالي البحار إلى خليج بوثنيا. أدت وجهات النظر المشتركة للقوى الأجنبية إلى فرض الاتفاق

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الثلاثون – آيار ٢٠٢٤– ذي القعدة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

على الحد الثلاثة[٥٢]. بدأت الدول الاسكندنافية في تحسين الضمانات الخاصة بالحزر على حساب حيادها من خلال الانضمام الى المشروع البريطاني ، الذي كان هدفة انشاء كتلة كبيرة مناهضة للشيوعية السوفيتية والالمانية، وتضيق الخناق، لاسيما ان المانيا والاتحاد السوفيتي بدا بأثارة المخاوف للدول الاسكندنافية[٥٣].وقدم سكان الجزر احتجاج مرة أخرى لعصبة الامم نتيجة عمليات التسلح التي كانت تقوم بها المانيا والاتحاد السوفيتي، ذلك الامر اثار سكان الجزر لأراضيهم وحرياتهم، لذلك تم إجراء استفتاء ذاتي مرة أخرى اظهر فيه أن ٩٨.٢% من الناخبين يعارضون الاتفاقية والتجنيد الإجباري وعمليات التسليح ، وقد تم رفض الجهود المبذولة لتقديم عريضة تتضمن تلك النتائج إلى عصبة الأمم في جنيف ، ردت الحكومة البريطانية على الاستفتاء الذي حصل في الجزر الاند في عام ١٩٣٩ واكدت ان رغم موافقتها من حيث المبدأ، الا أن لديها نقاطًا في الاعتبار الأمر الذي يتطلب النظر في قضية الاستفتاء والتسلح[٥٤]

من الواضح بان عصبة الامم انتهت لكن مسالة الجزر لم تنتهي فقد فشلت العصبة في وضع حل نهائي وحاسم للصراع الفنلندي السويدي حول الجزر رغم المساعي الحثيثة من كلا الطرفين لتحريك الراي العام الدولي لصالحهما في ما يخص المسالة.

الخاتمة:-

١- تعد جزر الاند من الازمات القديمة لكن بعد انهيار الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الاولى وتقسيمها بين الدول الاوربية برزت المشكلة للساحة من جديد.
٢- واجهت عصبة الامم صعوبة في حلها لكون الطرفين يدعى بان الجزر من حقة حسب المعاهدات السابقة التي عقدت قبل الحرب العالمية الاولى.
٣- كان لبريطانيا دور كبير في محاولة حل الازمة بسبب القوة و الحنكة السياسية التي يمتلكها سياسيها على صعيدين الخارجي والداخلي.
٤- اظهرت المسالة لعصبة الامم الكثير من سلبيات في منظمتها مما اجبرها على معالجة تلك السلبيات لكي لا تقع مرة ثانية فيها.
٥- الغت عصبة الامم جميع المعاهدات الحدودية السابقة بين الدول التي وقعت قبل الحرب العالمية الاولى.
٦- تعد المسالة من المسائل التي لم تحل نهائياً من قبل العصبة والتي ظهرت مرة اخرى بعد الحرب العالمية الثانية.

الهوامش

(١) مؤتمر باريس: مؤتمر نعقد في ٢٥ من اذار ١٨٥٦ ضم كل من بريطانيا وفرنسا والدولة العثمانية وروسيا ومملكة سردينيا والامبراطورية النمساوية والبروسية، والتي موجبه تم توقيع معاهدة باريس في ٣٠ اذار ١٨٥٦، والتي بموجبها انتهت حرب القرم. للمزيد ينظر الى:
احمد ناطق ابراهيم، المادة السابعة في معاهدة باريس ١٨٥٦ موقف الدول الاوربية الكبرى منها، مجلة التراث العلمي العربي، العدد الثاني، المجلد الثالث، ٢٠١٦، ص٣٤٢- ٣٤٥.

(٢) Norman J. Padelford and K. Gosta A. Andersson, The Aaland Islands Question, The American Journal of International Law, Vol. ٣٣, No. ٣, ١٩٣٩, P.٤٦٩.

(٣) J. O. Söderhjelm, Demilitarisation et neutralisation des Iles d'Aland Helsingfors, ١٩٢٨, P.١٢٨

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الثلاثون – آيار ٢٠٢٤– ذي القعدة ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

(٤) معاهدة برست ليتوفسك: معاهدة وقعت ٣ اذار١٩١٨ بين الحكومة البلشفية الروسية والمانيا، وتعتبربان تلك المعاهدة هي التي انهت الدور الروسي في الحرب العالمية الاولى، وبموجب المعاهدة تنازلت روسيا عن مناطق البلطيق لصالح المانيا. للمزيد ينظر الى:

JOHN W. WHEELER- BENNETT, BBEST-LITOVSK THE FOKGOTTEN PEACE MARCH ١٩١٨, MACMILLAN AND CO., LONDON, ١٩٨٧.

(٥)Peace handbooks, Vol.٨, ,No.٤٨, H. M. Stationery Office, London, ١٩٢٠, P.٢٣.

(٦) Erik Sjoestedt, La question des îles d'Aland: un problème baltique, Grasset, Prais, ١٩١٩, P.٤٤; F.R.U.S,١٩١٨, Russia, Vol.٢,The Minister in Sweden (Morris) to the Secretary of State, Stockholm, February ٢١, ١٩١٨,, p. ٧٥٤.

(٧)Söderhjelm, op. cit., pp. ١٤٥-١٤٦

(٨) غوستاف مانرهايم: مارشال وسياسي فنلندي ولد في عام ١٨٦٧، تولى العديد من المناصب ومنها قائدا للجيش الفنلندي عام ١٩١٨، كما اصبح وصيا على فنلندا مابين عام ١٩١٨-١٩١٩، كذلك تولى منصب قائد قوات الدفاع ، وتولى الحكم من عام ١٩٤٤ حتى عام ١٩٤٦، توفي عام ١٩٥١. للمزيد ينظر الى:

Steven J. Zaloga, Gustaf Mannerheim, Osprey Publishing, ٢٠١٥.

(٩)James Barros , The Aland Islands Question: Its Settlement by the League of Nations ,Yale University Press, London, ١٩٦٨،P.١١٢

(١٠) Minute by Lord Harding, attached to the Swedish memorandum of March ١٨, ١٩١٩ (File ٥٩١/٢/١ in FO/٦٠٨/١٧٩, PRO).

(١١) لورد كرزون: سياسي بريطاني ولد في ١١ كانون الثاني١٨٥٩ ، يعد احد اعضاء حزب المحافظين، تولى منصب نائب الملك في الهند للمدة مابين ١٨٩٩-١٩٠٥، كما تم تعينه وزير للخارجية خلال مدة مابين ١٩١٩-١٩٢٤، توفي عام ١٩٢٥. للمزيد ينظر الى :

Parker, James G, Lord Curzon, ١٨٥٩-١٩٢٥ : a bibliography, Greenwood Press, New York,١٩٩١

(١٢) اوسيان دونر: دبلوماسي ومهندس فنلندي ولد في عام ١٨٦٦، اسس مصنع الصوف، في عام ١٩١٨ شغل منصب القائم بالأعمال في بريطانيا، وثنا الصراع حول جزر الاند اصبح المبعوث لفنلندا في عصبة الامم، توفي عام ١٩٥٧.للمزيد ينظر الى.

Jukka Seppinen , Ossian Donner, Studia Biographica ٤. Helsinki,٢٠٠٣.

(١٣)Curzon (London) to Bell, No. ٥٠, March ١٨, ١٩١٩ (File ٥٩١/٢/١ in FO/٦٠٨/ ١٧٩, PRO)

(١٤)Ossian Donner, Attaår. Memoaranteckningar från åren ١٩١٨-١٩٢٦ (Oxford University Press, Oxford,١٩٢٧pp. ١٠٤-١٠٥.

(١٥)Minute by [Fullerton-] Carnegie, May ٧, ١٩١٩ (File ٥٩١/٢/١ in FO/٦٠٨/١٧٩, PRO).

(١٦) SirEyre Crowe, May ٧, ١٩١٩ (File ٥٩١/٢/١ in FO/٦٠٨/١٧٩, PRO).

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الثلاثون – آيار ٢٠٢٤– ذي القعدة ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

(١٧) Papers Relating to the Foreign Relations of the United States ١٩١٩. The Paris Peace Conference (Washington, D.C., Government Printing Office, ١٩٤٧)Vol. ١٣.PP.٦٦٢-٦٦٨.

(١٨)James Barros, The Aland Islands Question: Its Settlement by the League of Nations, P.١٤٩.

(١٩)Crown Prince Gustaf to Sir Ian J. Malcolm, July ١٢, ١٩١٩ (Balfour Papers, ٤٩٧٥٠, ١٠-١٢).

(٢٠) حكومة كولتشاك: حكومة تشكلت خلال الحرب الاهلية الروسية في منطقة سيبيريا لتكون معادية للشيوعية، لتكون فيما بعد الحكومة المؤقتة لروسيا بقيادة القائد الاعلى للقوات الروسية اميرال كولتشاك.

Jonathan D. Smele, Civil War in Siberia: The Anti-Bolshevik Government of Admiral Kolchak, ١٩١٨ ١٩٢٠,Cambridge University Press,٢٠١١

(٢١) Procès-verbal of the Commission on Baltic Affairs, Seventh Séance, June ١٣, ١٩١٩ (File ١٨١.٢١٩٠١/٢٣, ١٤٨, ٨١-٨٢, ٨٧. Record Group ٢٥٦, NA).

(٢٢)Simpson to Howard, June ٢١, ١٩١٩ (File ٤٥٣ in FO/٣٧١/٤٣٨٠, PRO).

(٢٣) ديلا توريتا: سياسي ودبلوماسي ايطالي ولد في عام ١٨٧٣، تولى العيديد من المناصب منها ممثلا لإيطاليا في مءتمر باريس ١٩١٩، وزير للخارجية عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٢٢، كما اصبح عضوا لمجلس الشيوخ من عام ١٩٤٤ حتى عام ١٩٤٦، توفي عام ١٩٦٢

(٢٤) Procès-verbal of the Commission on Baltic Affairs, Twelfth Séance, July ٢, ١٩١٩ (File ١٨١.٢١٩٠١/٢٣, ١٤٨, ١١٧-١٢٠.

(٢٥)Memorandum by the Secretary-General, Sir Eric Drummond, to Messrs. Monnet, Fosdick, Montaux and Colban, July ٢٦, ١٩١٩ (Political ١٩١٩: ١١/٤٦٨/٤٦٨, LNA).

(٢٦)Carl Gustaf Mannerheim, The Memoirs of Marshal Mannerheim, trans. Eric Lewenhaupt (New York, E. P. Dutton, ١٩٥٤), pp. ١٩٣-١٩٤; Carl Gustaf Mannerheim, Minnen (Stockholm, Norstedt & Söners, ١٩٥١), ٣١١, ٣١٢.

(٢٧)Soviet Russia (Official Organ of the Soviet Republics), ١٩٢٠, p. ٤٣.

(٢٨)Crowe (Paris) to Curzon, No. ١٥٦٣, Nov. ١٣, ١٩١٩ (File ٥٩١/٢/١ in FO/٦٠٨/ ١٨٠, PRO).

(٢٩) كولفيل باركلي: سياسي بريطاني ولد في عام ١٨٦٩، اصبح في عام ١٩١٣ مستشار في السفارة البريطانية في واشنطن ، وبعد نهاية الحرب العالمية الاولى عين وزيرا للسويد ١٩١٩-١٩٢٤، كذلك عين وزيرللمجر ١٩٢٤-١٩٢٨، وسفيرا لدي البرتغال، توفي عام ١٩٢٩. للمزيد ينظر الى:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الثلاثون – آيار ٢٠٢٤– ذي القعدة ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

Who Was Who, A & C Black, ١٩٢٠–٢٠٠٨; online edn, Oxford University Press, Dec ٢٠٠٧

(٣٠)Barclay (Stockholm) to Curzon, No. ١٤٥١, Nov. ٢٤, ١٩١٩ (File ١٢٥٩ in FO/٣٧١/ ٤٠٦٨, PRO)

(٣١)Barclay (Stockholm) to Curzon, No. ١٤٥٣. Nov. ٢٤, ١٩١٩ (File ١٢٥٩ in FO/ ٣٧١/٤٠٦٨, PRO).

(٣٢)Extract of Report No. ١٦ from the Foreign Office, Nov. ٢٨, ١٩١٩ (Political ١٩١٩: ١١/٢٢٢٤/٤٦٨, LNA).

(٣٣)James Barros, The Aland Islands Question, P. ٢١٥.

(٣٤)Barclay (Stockholm) to Curzon, No. ١٠٦, April ١٩٢٠ (File ١٢٥٩ in FO/٣٧١/٤٠٦٨, PRO); Palmstierna, Erik Kule, Dagjämning, ١٩٢٠-١٩٢١; politiska dagbok- santeckningar, Stockholm, Tidens, ١٩٥٤. ٦٨-٧٠.

(٣٥)Palmstierna, Dagjämning, Op, Cit, P. ٧٠.

(٣٦)Documents on British Foreign Policy, ١٩١٩-١٩٣٩, London, H. M. Stationery Office, ١٩٤٧, ١st, Vol.١١, Earl Curzon to Mr. Barclayı (Stockholm), FOREIGN OFFICE, No.٢٥٠, April ١٥ , ١٩٢٠,PP. ٢٨٣-٢٨٧.

(٣٧) Ibid, PP.٢٨٥-٢٨٧.

(٣٨)D.B.F.P, ١٩١٩-١٩٣٩, ١st, Vol.١١, Mr. Kidston' (Helsingfors) to Earl Curzon, No.٢٧٦, HELSINGFORS, May ٢٠, P.٣٢٣.

(٣٩)D.B.F.P, ١٩١٩-١٩٣٩, ١st, Vol.١١,Mr. Kidston (Helsingfors) to Earl Curzon (Received May ٢٣, ١١ a.m.),No. ٢٧٨, HELSINGFORS, May ٢٢, ١٩٢٠, PP.٣٢٤-٣٢٥.

(٤٠)D.B.F.P, ١٩١٩-١٩٣٩, ١st, Vol.١١,Earl Curzon to Mr. Barclay (Stockholm), no.٢٩٦, FOREIGN OFFICE, June ١٦, ١٩٢٠ , P.٣٥٧.

(٤١)D.B.F.P, ١٩١٩-١٩٣٩, ١st, Vol.١١,Mr. Barclay (Stockholm) to Earl Curzon (Received June ١٩, ٧.٣٠ p.m.),No. ٢٩٨, STOCKHOLM , June ١٨, ١٩٢٠, PP.٣٥٨-٣٥٩.

(٤٢)An unsigned memorandum entitled "Procedure to be Adopted by the League" [June ٣٠, ١٩٢٠٢] (File ١٢٥٩ in FO/٣٧١/٤٠٦٩, PRO)

(٤٣)Norman J. Padelford and K. Gosta A. Andersson, Op, Cit, P.٤٧٣.

(٤٤)League of Nations, Procès-Verbal of the Seventh Session of the Council, London, July ٩-١٢, ١٩٢٠, PP.٩-١٣, ٤٣-٦٠

(٤٥)Minutes of a meeting of the British Cabinet, Sept. ٣٠, ١٩٢٠ (CAB/٢٣/٢٢, PRO)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثالث الثلاثون – آيار ٢٠٢٤– ذي القعدة ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

(٤٦)Council Minutes of the ٩th Session,September, ١٩٢٠, pp. ٣٠, ٧٦

(٤٧)Council of the League, meeting, April ١٦, ١٩٢١, Document B ٧. ٢١/٦٨/١٠٦.

(٤٨)Council of the League, meeting, April ١٦, ١٩٢١, Document B ٧. ٢١/٦٨/١٠٦, PP. ٢٣-٣٧.

(٤٩) Official Journal, Sept., ١٩٢١, pp. ٦٩٤-٧٠٢; W. E. Rappard, International Relations AS Viewed from Geneva , A New York Times Compny , New York, ١٩٧٢, P. ١١.

(٥٠)Söderhjelm, op. cit., pp. ١٧٠, ١٨٤

(٥١) Conférence Relative à la Non-Fortification et à laNeutralisation des Iles d'Aland, Actes de la Conférence. Published under the Auspices of the Permanent Secretariat of the League of Nations, Geneva, ١٩٢١.PP.٧١-٧٤; British Treaty Series, ١٩٢٢, No. ٦; League of Nations, Treaty Series, Vol.٩, ١٩٢٢, p. ٢١٢.

(٥٢)Conférence Relative à la Non-Fortification, Op, Cit, P.٣١.

(٥٣)Neue Züricher Zeitung, Oct. ١٠, ١٩٣٤.

(٥٤)London Evening Standard, Feb. ١, ١٩٣٩.

قائمة المصادر:

اولا: الوثائق:

١-الاجنبية

١- British Treaty Series, ١٩٢٢, No. ٦; League of Nations, Treaty Series, Vol.٩, ١٩٢٢.
٢- Conférence Relative à la Non-Fortification et à laNeutralisation des Iles d'Aland, Actes de la Conférence. Published under the Auspices of the Permanent Secretariat of the League of Nations, Geneva, ١٩٢١.
٣- Council Minutes of the ٩th Session,September, ١٩٢٠.
٤- Council of the League, meeting, April ١٦, ١٩٢١, Document B ٧. ٢١/٦٨/١٠٦.
٥- Crown Prince Gustaf to Sir Ian J. Malcolm, July ١٢, ١٩١٩ (Balfour Papers, ٤٩٧٥٠.
٦- Documents on British Foreign Policy, ١٩١٩-١٩٣٩, London, H. M. Stationery Office, ١٩٤٧, ١st, Vol.١١.
٧- F.R.U.S,١٩١٨, Russia, Vol.٢,The Minister in Sweden (Morris) to the Secretary of State, Stockholm, February ٢١, ١٩١٨.
٨- League of Nations, Procès-Verbal of the Seventh Session of the Council, London, July ٩-١٢, ١٩٢٠.

ISSN–2536–0027

٩- Memorandum by the Secretary-General, Sir Eric Drummond, to Messrs. Monnet, Fosdick, Montaux and Colban, July ٢٦, ١٩١٩ (Political ١٩١٩: ١١/٤٦٨/٤٦٨, LNA).
١٠- Minute by Lord Harding, attached to the Swedish memorandum of March ١٨, ١٩١٩ (File ٥٩١/٢/١ in FO/٦٠٨/١٧٩, PRO).
١١- Minutes of a meeting of the British Cabinet, Sept. ٣٠, ١٩٢٠ (CAB/٢٣/٢٢, PRO)
١٢- Papers Relating to the Foreign Relations of the United States ١٩١٩. The Paris Peace Conference (Washington, D.C., Government Printing Office, ١٩٤٧)Vol. ١٣.
١٣- Procès-verbal of the Commission on Baltic Affairs, Seventh Séance, June ١٣, ١٩١٩ (File ١٨١.٢١٩٠١/٢٣, ١٤٨, ٨١-٨٢, ٨٧. Record Group ٢٥٦, NA).
١٤- Procès-verbal of the Commission on Baltic Affairs, Twelfth Séance, July ٢, ١٩١٩ (File ١٨١.٢١٩٠١/٢٣, ١٤٨, ١١٧-١٢٠.

ثانيا الكتب الاجنبية:

١- Carl Gustaf Man- Nerheim, Minnen Stockholm, Norstedt & Söners, ١٩٥١.
٢- Carl Gustaf Mannerheim, The Memoirs of Marshal Mannerheim, trans. Eric Lewenhaupt (New York, E. P. Dutton, ١٩٥٤
٣- Erik Sjoestedt, La question des îles d'Aland: un problème baltique, Grasset, Prais, ١٩١٩.
٤- J. O. Söderhjelm, Demilitarisation et neutralisation des Ilesd'Aland Helsingfors, ١٩٢٨,
٥- James Barros , The Aland Islands Question: Its Settlement by the League of Nations ,Yale University Press, London, ١٩٦٨.
٦- JOHN W. WHEELER- BENNETT, BBEST-LITOVSK THE FOKGOTTEN PEACE MARCH ١٩١٨, MACMILLAN AND CO., LONDON, ١٩٨٧
٧- Jonathan D. Smele, Civil War in Siberia: The Anti-Bolshevik Government of Admiral Kolchak, ١٩١٨ ١٩٢٠,Cambridge University Press,٢٠١١.
٨- Jukka Seppinen , Ossian Donner, Studia Biographica ٤. Helsinki,٢٠٠٣
٩- Palmstierna, Erik Kule, Dagjämning, ١٩٢٠-١٩٢١; politiska dagbok-santeckningar, Stockholm, Tidens, ١٩٥٤

ISSN–2536–0027

١٠- Parker, James G, Lord Curzon, ١٨٥٩-١٩٢٥ : a bibliography, Greenwood Press, New York,١٩٩١.
١١- Soviet Russia (Official Organ of the Soviet Republics), ١٩٢٠.
١٢- Steven J. Zaloga, Gustaf Mannerheim, Osprey Publishing, ٢٠١٥.
١٣- W. E. Rappard, International Relations AS Viewed from Geneva , A New York Times Compny , New York, ١٩٧٢.
١٤- Who Was Who, A & C Black, ١٩٢٠–٢٠٠٨; online edn, Oxford University Press, Dec ٢٠٠٧

ثالثا: البحوث العربية:
١- احمد ناطق ابراهيم، المادة السابعة في معاهدة باريس ١٨٥٦ موقف الدول الاوربية الكبرى منها، مجلة التراث العلمي العربي، العدد الثاني، المجلد الثالث، ٢٠١٦

رابعاً: البحوث الاجنبية:
١-Norman J. Padelford and K. Gosta A. Andersson, The Aaland Islands Question, The American Journal of International Law, Vol. ٣٣, No. ٣, ١٩٣٩.
٢- Peace handbooks, Vol.٨ ,No.٤٨, H. M. Stationery Office, London, ١٩٢٠.